

الكثبان محصول مَرْجح للإقليم المِصرى

للدكتور محمد على السكبلانى

عز كل من السيد / الدكتور عزيز صدقي وزير الصناعة المركزى والسيد / المهندس الزراعى سيد مرعى وزير الزراعة المركزى ، مستقبل السكتان فى الإقليم المِصرى فى مقال بالمجلة الزراعية اشهر مايو عام ١٩٦٠ موضحين أهمية هذا المحصول كمورد دخل للبلاد زراعة وصناعة . وتتمتع لهذه البيانات القيمة رأيت أن أدلى بالبيانات الأخرى التى أعرفها تسكلمة للدراسات التى تمت على هذا المحصول .

السكتان محصول ثانوى شتوى مرجح فى الإقليم المِصرى رغم الاعتقاد السائد عند بعض الزراع بأنه منكب للخصب الأرض . وقد أثبتت تجارب وزارة الزراعة فى مزارعها فساد تلك العقيدة ، وأنه يغلب أن يكون سببها أن الفلاح الصغير لا يشهر بالإفادة منه . فمحصول السكتان لا يتبقى منه شىء فى الأرض حيث يقتلع بأ كمله فيباع القش للشركات والبذرة للتاجر ، فلا ينتفع الزارع ببقاياها ، كما أنه يحتاج إلى عناية مستمرة منذ زراعته ، فيجب أن يكون توزيع نثر التقارى فى الحقل منتظما ، وأن يعنى فيه بالرى والتسميد ، وبتقنية الحشائش ثم بعملية تقليب المحصول وفصل بذرته ، وكل خطوة من هذه العمليات الزراعية لها أثرها على جودة المحصول وكميته ، فليست العبوة فقط بكمية القش الناتج ، بل المهم أن يكون ذلك القش حائزا للصفات الزراعية الصناعية من انتظام الطول والسماك والجودة ، فالمصانع تشتري قشا ولكنها تنتج أليافا ، فالحال كما فى صناعة السكر إذا لا فائدة فى القصب إن لم يكن حائزا لدرجة الحلاوة المطلوبة ، وهذا ينطبق على جميع المحاصيل الزراعية الصناعية.

ومن أسباب عدم نجاح زراعة هذا المحصول وصناعته النجاح الواجب هو نقص الوعي الزراعى والصناعى لدى المشتغلين به فالزارع همه زيادة كميات محصول القش الناتج من الفدان دون رعاية كاملة لصفات ذلك القش ، كما أن المصانع

لم تضع بعد القواعد الثابتة التي تفجع الزراع على إنتاج محاصيل متنازة صناعيا ،
بتحديد أسعار مختلفة للدرجات المختلفة منه .

وكما أن مصانع إنتاج الألياف يتوقف نجاحها على جودة المحاصيل التي تشغل
في مصانعها ، فإن مصانع الغزل والنسيج يتوقف نجاحها على جودة الألياف
الواردة إليها من مصانع التعطين والتنفيض وتناسق رتب تلك الألياف في بالانها ،
فإن كل عملية من عمليات التعطين والتنفيض لها بالمثل أثر كبير على صفات الألياف
وصلاحيتها للغزل والنسيج .

ولما كانت أصناف السكتان الصالحة للغزل الرفيع والمسيأة بالأصناف الإفرنجية
تصاب بمرض الصدأ ، كما أن محصولها من القش والبذرة أقل كمية من الأصناف
المحلية الأخرى المنبعة ضد مرض الصدأ كالهندى وجيزة (٤) ، فقد أوقف حالياً
زراعة الأصناف الإفرنجية ، وأصبحت جل الزراعات من أصناف الهندى المحلى
والجيزة (٤) وبعض مساحات قليلة من صنف السكتان البلدى . وكل هذه الأصناف
متوسطة الثيلة صالحة للغزل المتوسط أو السميك .

وقد كان معظم محصول الألياف يصدر إلى الخارج ، وتوقف كمية الإنتاج
على سعر الأسواق الخارجية ولذلك فإن مساحة السكتان في مصر تتغير سنوياً
بتغير تلك الأسعار فوصلت إلى ٥١٥٧٥ فدان عام ١٩٤٣ / ٤٢ بسبب ارتفاع
الأسعار الخارجية ، كما انخفضت إلى ٣٤٧٠ فدان في عام ١٩٤٦ / ٤٥ لانخفاض
الأسعار ، وهذا التذبذب يهدم سياسة الإنتاج كعامل مستديم في دعم
اقتصاديات البلاد .

وضحاً لرسم سياسة ناجحة مستديمة للإنتاج الزراعى والصناعى للسكتان ،
فإنه يجب علينا أن نربط حلقتيها ، فكما أن الزارع يتعاقد على بيع محصوله
من القش والبذرة قبل زراعته ، فإن مصانع إنتاج الألياف يحق لها بالمثل أن تتعاقد
على بيع محصول الألياف الناتج من مصانعها إلى مصانع الغزل حتى تغطى
إلى تصريف منتوجاتها ، فإذا اطمن كل إلى توزيع إنتاجه أقدم عليه وأصبحت
المساحة التي تزرع سنوياً من السكتان ثابتة إلى حد كبير وفى حدود احتياجات
البلاد من الألياف والبذرة مضافاً إليها ما قد يقبل البعض على إنتاجه للتصدير .

وقد عقدت شرفة الألياف النباتية التابعة لاتحاد الصناعات خلال يناير وفبراير ومارس عام ١٩٥٨ عدة اجتماعات لبحث هذا الموضوع ، ودرست اللجنة تشمل الزراعة وأصحاب مصانع الألياف ومصانع عصور البذرة ومصانع الغزل والفسج القواعد التي يصح الاتفاق عليها للصالح العام ، وناقش الحاضرون أحوال صناعة السكتان بوجه عام واستعرضوا الوسائل التي تتبع الفرصة للتفرغ لتطويرها والارتقاء بها وتخفيض كلفتها ودفع أسباب شكوى المستهلك والمستورد منها ، وقد اتفق الحاضرون ، بعد البحث ، على المبادئ التالية بالنسبة لمعاملة الزارع : —

١ — يعطى الزارع بذرة التقاوى نقاوة ٢٣,٥ قيراط بسعر العان ٦٥ جنيهًا تسليم المصنع مضافا إليه أجر النقل وثمان (العبوات) ، وهو عرض مناسب يضمن للزارع (تكلفة) معقولة .

٢ — يأخذ الزارع خمسة جنيهات سلفة عن كل فدان في شهر نوفمبر لمقابلة نفقات السباد ، وجنيهين لنفقات نظافة الزراعه ، وخمسة جنيهات لتقليم المحصول وتجهيزه ، وتستحق على هذه المبالغ فائدة نسبتها ٦ ٪ كما يتحمل الزارع جميع المصاريف الأخرى المترتبة على هذا العقد (ويمكن أن يقدم الائتمان التعاوني هذه السلف) .

٣ — يشتري المصنع من الزارع قنطار القش السليم الخالي من العيوب للصناعية ذنة ١٠٥ رطل وطول أدناه ٧٠ سنتيمترا بسعر ٥٠ قرشا وكذا ٣٥ قرشا للقنطار الذي يبلغ متوسط طول قشه من ٥٠ إلى ٦٩ سنتيمترا ويضاف القش الذي يقل طوله عن ٥٠ سنتيمترا إلى الشوش ، وتشتريه المصانع بسعر القنطار ١٥ قرشا . ويراعى في هذه الأسعار جميعها أنها تسليم المزرعة .

٤ — تشتري المعاصر البذرة نقاوة ٢٢ قيراط بسعر العان ٥٠ جنيهًا تسليم المزرعة .

وناقشها اللجنة بعد ذلك موقف المصنع فاتفق الرأي على المبادئ الآتية : —

١ — من مائتي قنطار من القش ينتج طن من الشعر + ٦٠٠ كيلو جرام مشاق وقطع .

٢ — يبلغ ثمن هذا المقدار من القش ١١٠ جنيه بما فيه مصاريف النقل .

٣ — تكاليف التصنيع (أى استخراج ١٦٠٠ كيلو جرام شعر ومشاق وقطه) ٤٥ جنيهه وتكون تكاليف الإنتاج $١١٠ + ٤٥ = ١٥٥$ جنيهها .
٤ — باستئصال ٣٠ جنيهها ثمن الناتج من المشاق والقطه تكون تكاليف طن الشعر ١٢٥ جنيهها .

٥ — يكون سعر البيع ١٣٥ جنيهها للطن الشعر رتبة هندی نمرة ١ على أساس إضافة عشرة جنيهات كربح للمصنع .

ثم ناقشت اللجنة الأمر من وجهة نظر الغزال وقد انضح من النقاش :

١ — إن غالب الإنتاج من الشعر كان يصدر إلى الخارج قبل العدوان على الإقليم المصرى .

٢ — أن توقف التصدير قد شجع المصانع على استيعاب أكبر قدر من الإنتاج المحلى من الشعر ، خاصة وأن تعذر الاستيراد فى هذه الفترة قد يترتب عليه بدوره سهولة تصريف منتوجات السكتان فى الداخل .

٣ — إن مصنع سكتان الشرق يستطيع لو استغل طاقته الإنتاجية كاملة أن يستهلك ١٥٠٠ طن من الشعر وأن ينتج ٩٠٠ طن ، وأن مصنع نسبيج الألياف فى نفس الظروف يمكنه أن يستهلك ٥٠٠ طن من الشعر ، وأن ينتج ٣٠٠ طن ، وأن مصنع إدوار ناصر للدوبارة بطنطا كذلك يمكنه أن يستهلك ١٠٠٠ طن ما بين شعر ومشاق وقطه وأن ينتج ٥٥٠ طن .

٤ — إن عشرة آلاف فدان تقبض الآتى : —

٢٠٠٠ طن شعر .

١٠٠٠ طن شعر قصير ومشاق وقطه .

٥٠٠٠ طن بذرة قهارية .

١٠٠٠ طن بذرة للتقاوى .

وقد وافق أعضاء غرفة الألياف النهائية على تلك البيانات والمقترحات ، وطلبوا أن تعمل وزارتا الزراعة والصناعة على تحقيق هذا الهدف ، ولأنه فى طاعة البلاد استيعاب محصول عشرين ألف فدان من السكتان تكفى الاستهلاك المحلى

والتصدير ، وأن مثل هذا الاتفاق يضمن للزارع تصريف محصوله بضمن مجزى ، كما يضمن للمصانع تصريف انتاجها ببيع مقبول .

وفي رأي أنه ما لم تربط هذه الحلقات معاً لا يمكن أن نضمن أو نضع سياسة طويلة الاجل لزراعة السكتان وصناعاته في الإقليم المصرى .

أما ما قيل عن ارتفاع ثمن ألباف السكتان (كغامة) للصناعة بالقياس إلى القطن فإنى أعانف ذلك رأى الذى لم يثبت صحته بعد ، فإن ثمن الطن من شهر السكتان كما قدرته غرفة الألياف هو ١٣٥ جنيهها للطن تسليم مصنع الغزل ، بينما يكون ثمن الطن من شهر القطن على أساس ١٥ جنيهها للقنطار الشهر هو ٣٣٠ جنيهها للطن ، والفرق كبير بين السمرين والذى يرفع من تكلفة غزل السكتان ونسبته هو ارتفاع نسبة الفاقد فى تصنيع شهر السكتان وفى تبييضه ، وحيث أن صناعات السكتان المحلية معظمها حالياً لم يكن كلها بلونها الطبيعى ، فإنها لا تدخل فى عمليات التبييض وليس هناك داع لهذه العملية فى الإقليم المصرى فإن المنتوجات المحلية من مفارش وأقشة وأغطية كلها تصلح بلون السكتان الطبيعى السمنى الجميل .

زد على هذا أن الأصناف الزراعية الناجمة حالياً فى الإقليم المصرى من الهندى ومجيزة (٤) تصلح للغزل المتوسط النعومة ، فلا يصح أن نفكر فى الأقشة السكتانية الرفيعة فى الوقت الحاضر .

من هذا نستخلص ما يلى :

١ — أن السكتان محصول شتوى مريح للزارع إذا ضمن تصريفه بسعر ٥٠ قرشا للقنطار القش و ٥٠ جنيهها للطن من البذرة .

٢ — أن وزارة الزراعة عليها استمرار مجهودها لاستنباط أصناف وأفره المحصول ، جيدة الصفات مانعة للأمراض وأن تعمل على نشر الوعى الزراعى اللازم بين الزراع لفهم أصول زراعة السكتان ، والعناية به وأهمية صفات الألياف الناتجة به كالاهتمام بإنتاج رتب ممتازة من القطن .

٣ — أن تمتشى المصانع مع هدف رفع مستوى صفات المحصول بتحديد أسعار تصاعدية تبعاً لجودة قش السكتان تشجيعاً للزارع على إنتاج محاصيل ممتازة صناعياً .

٤ — أن تعمل وزارتا الزراعة والصناعة على وضع عقد اتفاق بين الزراع وأصحاب مصانع التعطين وإنتاج الألياف ، ومصانع عصير البذرة ، وكذلك بين تلك المصانع ومصانع الغزل والنسيج حتى تكون حلقة التعاقد كاملة فيطمئن كل إلى تعريف إنتاجه ولا يكون تحمض رحمة رغبات الطرف الآخر .

٥ — لا يمكن أن نطمئن إلى سياسة طويلة الأجل لزراعة الكتان وصناعاته إلا إذا تم هذا الاتفاق بين جهات الإنتاج المختلفة .

٦ — إذا حققنا ذلك أمكن زراعة عشرين ألف فدان سنوياً من الكتان ، تسكنى الاستهلاك المحلي من البذرة والألياف وقد يفيد ما يصلح من الألياف للتصدير .

ملخص بحوث وزارة الزراعة على زراعة الكتان *

١ — أوفق ميعاد لزراعة الكتان هو الأسبوع الأخير من أكتوبر إلى آخر الأسبوع الأول من نوفمبر .

٢ — يحسن زراعة صنفى الهندى وجيزة (٤) بالوجه البحرى حيث أنها مقاومة للصدأ بدرجة كبيرة ، أما الأصناف الأفرنجية فيحسن زراعتها بمصر الوسطى والوجه القبلى إذا لم الأمر حتى لا تصاب بالصدأ .

٣ — أحسن معدل تقاوى للفدان هو : الهندى ٨٠ كجم ، جيزة (٤) ٧٥ كجم ، والأصناف الأفرنجية ٦٠ — ٦٥ كجم .

٤ — يسمد الفدان بمعدل شوال أو شوال ونصف من السماد الأزوتى ، يعطى على دفعة واحدة مع رية الحياطة أو على دفعتين مع الريه الأولى والثانية .

٥ — يحتاج الهندى وجيزة (٤) إلى ٤ — ٥ ريات غير رية الزراعة ، أما الأصناف الأفرنجية فتحتاج إلى ٣ — ٤ ريات .